مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **3 أيلول/سبتمبر 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش، الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، و19/00 بتوقيت جنيف، و22/30 بتوقيت دلهي، 02/00 (4 أيلول/سبتمبر 2014) بتوقيت طوكيو**

UNCTAD/PRESS/PR/2014/35*
Original: English

تقرير للأونكتاد يقول إن احتلال الأرض الفلسطينية يُعرِّض للخطر قابلية الاقتصاد الفلسطيني للحياة في إطار حل الدولتين

الدمار الذي سببته العمليات العسكرية الأخيرة في غزة سيُسرّع وتيرة التراجع المستمر للتنمية الفلسطينية

جنيف، *3 أيلول/سبتمبر 2014* – **إن تقرير الأونكتاد بشأن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني** يبين بالتفصيل كيف تراجع اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة وكيف سجل نموه مزيداً من التباطؤ في عامي 2013 و2014. ويؤكد التقرير أن تدهور الاقتصاد الفلسطيني، الذي تكمن جذوره إلى حد بعيد في وضع الأرض الفلسطينية كأرض محتلة، قد أدَّى إلى ضعف النمو، وإلى جعل المالية العامة في وضع محفوف بالمخاطر، وإلى اعتماد قسري على الاقتصاد الإسرائيلي، وتفشّي البطالة على نطاق واسع، وانتشار الفقر على نطاق أوسع وأعمق، وتزايد حدَّة انعدام الأمن الغذائي. ويشير التقرير إلى أن النساء الفلسطينيات ما زلن يتحملن العبء الأكبر للاحتلال، الذي يجعل معدّل مشاركتهن في قوة العمل من أدنى المعدلات ويجعل معدّل البطالة في صفوفهن أعلى المعدلات في العالم.

فقد انخفض معدّل النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، من متوسط سنوي قدره 11 في المائة في عامي 2010 و2011 إلى 1.5 في المائة فقط في عام 2013، أي أدنى بكثير من معدّل النمو السكاني، مما أفضى إلى انخفاض متوسط مستوى دخل الفرد. وظلّ معدّل البطالة مرتفعاً جداً، حيث وصل إلى 36 في المائة في غزة وإلى 22 في المائة في الضفة الغربية، وقد صُنفت أسرة واحدة فقط من بين كل أربع أسر فلسطينية على أنها "تتمتع بأمن غذائي" أو بإمكانية الحصول على الغذاء على نحو يعوَّل عليه.

ويناقش تقرير الأونكتاد الجديد التطورات الأخيرة التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، ويستعرض القيود الرئيسية المفروضة عليه. وبالنظر إلى أن إعداد هذا التقرير قد أُنجز قبل اندلاع العمليات العسكرية في غزة في شهر تموز/يوليه الماضي، فإنه لا يأخذ في الاعتبار التأثير الاقتصادي المدمر لهذه المجابهة الأخيرة. إلا أنه حتى قبل اندلاع هذه العمليات العسكرية الأخيرة، كان الاقتصاد المحلي لقطاع غزة في حالة انهيار كامل ناجم أساساً عن التأثير

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

التراكمي لحصار محكم ممتد على مدى سبع سنوات وعن عمليتين عسكريتين إسرائيليتين سابقتين مدمرتين حدثتا في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وكانون الأول/ديسمبر 2008. ويحذر خبراء الاقتصاد في الأونكتاد من أن عواقب ذلك ستكون وخيمة على الشعب الفلسطيني واقتصاده.

ثم إن إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني عموماً واقتصاد غزة بصفة خاصة لا تتطلَّب قدراً كبيراً من المعونة الأجنبية فحسب، بل إنها تتطلَّب أيضاً بذل جهود إنمائية متجددة من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية البالغة الأهمية من أجل إعادة بناء القاعدة الإنتاجية. إلا أن أي انتعاش مستدام للاقتصاد الفلسطيني عموماً سيكون مستحيلاً ما لم يبذل المجتمع الدولي جهوداً مستمرةً من أجل وضع حد للقيود المفروضة على حركة التنقُّل في الضفة الغربية وعلى الوصول إليها، بالإضافة إلى الإنهاء الكامل للحصار الذي لا يزال يخنق الاقتصاد المحلي لغزة ويعزل 1.8 مليون نسمة عن العالم الخارجي. ومن شأن هذه الجهود أن تقلب اتجاه زخم عملية "نكوص التنمية" التي زادت من حدتها الحملات العسكرية الإسرائيلية المتكرِّرة.

تسارع وتيرة "نكوص التنمية" في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن الحصار الإسرائيلي المستمر منذ سبع سنوات لم يترك للاقتصاد المحلي في غزة أي فرصة للتعافي. فالصادرات من غزة تكاد تكون ممنوعة بالكامل، أما الواردات إلى غزة فتخضع لقيود صارمة، بل إن تدفق جميع السلع باستثناء السلع الإنسانية الأساسية جداً قد توقف لسنوات. وقد تعرّض الاقتصاد المحلي لغزة لمزيد من التراجع من جرّاء القيود المفروضة على تحويل النقود، بما في ذلك الدولارات والدنانير الأردنية، الأمر الذي أعاق بشدة عمل قطاعها المصرفي. وتؤدّي العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في غزة إلى تزايد تدهور الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية البائسة ويسرع وتيرة عملية "نكوص التنمية" في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي عملية لا تُعوّق التنمية فحسب بل تقلب اتجاهها بفعل قوى وسياسات الاحتلال. وبالإضافة إلى مصرع وتشريد آلاف المدنيين الفلسطينيين، ألحقت العملية العسكرية الإسرائيلية أضراراً فادحةً وواسعة النطاق بالبنية التحتية المادية لقطاع غزة. وتشير أحدث تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 000 40 وحدة سكنية و141 مدرسة و29 مستشفى وعشرات المصانع ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، فضلاً عن المحطة الوحيدة لتوليد الكهرباء في غزة قد دُمِّرت أو تضررت. وتدل الاتصالات التي جرت مؤخراً بين المسؤولين الفلسطينيين وفريق الأمم المتحدة الميداني على أن تكاليف إعادة الإعمار وإعادة التأهيل تبلغ مليارات الدولارات.

وقد كانت ظروف المعيشة في غزة أصلاً أسوأ ما تكون عليه حتى قبل اندلاع العملية العسكرية الأخيرة التي سيكون لها بالتالي تأثير أشد وطأة بكثير على السكان مقارنةً بالعمليات العسكرية الإسرائيلية السابقة. ولا بد للمجتمع الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار، في ما سيُبذل في المستقبل من جهود لتحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار، حقيقة أن الدمار الذي لحق بغزة ليس مجرد نتيجة للمجابهة الأخيرة بل إنه مترسِّخ الجذور في الاحتلال الذي طال أمده، والصراع المتواصل منذ أمد بعيد، والحصار المستمر والمحكم، والتدمير المتكرر للبنية التحتية في غزة على النحو الموثّق سنوياً في تقارير الأونكتاد المتعلِّقة بالاقتصاد الفلسطيني منذ عام 1985.

الفلسطينيون محرومون من الوصول إلى مواردهم الإنتاجية المفضية إلى التنمية في المنطقة جيم من الضفة الغربية

يركز فرع خاص من فروع تقرير الأونكتاد على تأثير الاحتلال المستمر للمنطقة جيم (انظر الشكل) ويؤكد أن الافتقار إلى السيادة على الموارد الاقتصادية والطبيعية يحرم الشعب الفلسطيني من فرصة السعي نحو التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيقها.

وتشكل مساحة المنطقة جيم ما نسبته 62 في المائة من مساحة الضفة الغربية، وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية ولكنها لا تزال تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة. ويلاحظ تقرير الأونكتاد أن السيطرة الإسرائيلية على المنطقة جيم تؤدّي فعلياً إلى منع الشعب الفلسطيني من الاستفادة من موارده الطبيعية والبناء على أرضه. وقد خصصت الحكومة الإسرائيلية ما نسبته 39 في المائة (أي ضعف المساحة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية

في المنطقة ألف) للمستوطنات وتوسيعها في المستقبل، بالإضافة إلى 20 في المائة كمناطق عسكرية إسرائيلية مغلقة (بما فيها "مناطق إطلاق النار") و13 في المائة كمحميات طبيعية.

وتمنع إسرائيل فعلياً كل أنشطة البناء الفلسطينية في 70 في المائة من مساحة المنطقة جيم، ولا تتيح إلا ما نسبته 1 في المائة للفلسطينيين، بينما تفرض قيوداً على أعمال البناء الفلسطينية في المساحة المتبقية ونسبتها 29 في المائة. ويقول تقرير الأونكتاد إن السياسات التي تنتهجها إسرائيل في المنطقة جيم، ومواصلة بناء وتوسيع المستوطنات غير المشروعة، قد أدَّت إلى تغيير معالم الضفة الغربية وتحويلها إلى أرخبيل من الجزر غير المترابطة، منتهكةً بذلك التزاماتها الدولية بوصفها سلطة الاحتلال. وعلاوةً على ذلك، يُلحق العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم أضراراً اجتماعية – اقتصادية فادحة بالشعب الفلسطيني. ومن الأمثلة على ذلك أنه في عام 2013 وحده، أشارت تقارير إلى أن 142 10 شجرة مثمرة قد أُحرقت أو اقتُلعت أو خُرِّبت، حسب ما ورد في التقرير.

استمرار عمليات تشريد الفلسطينيين وهدم البنية التحتية

ويضيف تقرير الأونكتاد بأنه بينما يتواصل تشريد الفلسطينيين، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية، ممن يعيشون في ما لا يقل عن 125 مستوطنة و100 بؤرة استيطانية من 800 في عام 1972 إلى أكثر من 000 360 في عام 2012.

وبالمقابل، قلّما يستطيع السكان الفلسطينيون في المنطقة جيم الحصول على تصاريح للتخطيط العمراني من الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تحتفظ لنفسها بالسلطة الكاملة على عمليات التخطيط والتقسيم إلى مناطق وإصدار تصاريح البناء. ويلاحظ تقرير الأونكتاد أيضاً أنه على مدى السنوات الخمس الأخيرة، هُدِمَ 224 2 هيكلاً من هياكل البناء الفلسطينية، بما في ذلك هياكل سكنية ومدارس، بينما شُرد 417 2 فلسطينياً في المنطقة جيم. وفي عام 2011 وحده، هُدِم ما مجموعه 000 1 من هياكل البناء. وبينما لا يُسمح للفلسطينيين بالوصول إلى الموارد الطبيعية في المنطقة جيم إلا بقدر محدود للغاية، يستغل المستوطنون الإسرائيليون بحرية هذه الموارد، بما في ذلك الرخام والحجارة ومواد البناء ومعادن البحر الميت وأملاحه.

وخلاصة القول إن الاستثمارات الفلسطينية العامة والخاصة محظورة والسيادة ممنوعة في المنطقة جيم. وهذا يضيف كثيراً إلى التكلفة الاقتصادية الهائلة للاحتلال.

ويُقدر مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للاحتلال في المنطقة جيم بما لا يقل عن 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (3.5 مليارات دولار). وبالنسبة إلى المالية العامة، لو كانت موارد المنطقة جيم متاحةً للفلسطينيين، لكان يمكن للإيرادات الضريبية الإضافية أن تخفض عجز ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمقدار النصف. ويُضاف إلى ذلك أن عدم السيطرة الفلسطينية على المنطقة جيم لا يؤدِّي فقط إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها، بل إنه يحول أيضاً دون تطوير المؤسسات الاقتصادية البالغة الأهمية، مثل المصارف وغير ذلك من مشاريع البنية التحتية.

ويشدد تقرير الأونكتاد الجديد على أن المنطقة جيم أساسية لضمان التواصل الجغرافي لأراضي الضفة الغربية ولقابلية الاقتصاد للحياة في إطار حل الدولتين، وهي ضرورية أيضاً لتطوير البنية التحتية العامة ولتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الفلسطينية لا في المنطقة جيم وحدها وإنما أيضاً في الضفة الغربية كلها، ويشدد تقرير الأونكتاد كذلك على ضرورة قيام جميع الجهات صاحبة المصلحة (السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية) بوضع سياسات واستراتيجيات وآليات منسقة ومتسقة وغير ذلك من التدخُّلات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة جيم. والواقع أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد أعلنت المنطقة جيم وكذلك قطاع غزة، فضلاً عن القدس الشرقية المحتلة "مناطق تنمية ذات أولوية"، وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ هذه الإشارة في الاعتبار لدى تصميم تدخلاته الإنمائية في المستقبل.

المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

يواصل الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع النظراء الفلسطينيين في القطاعين العام والخاص، تقديم الدعم لجهود التنمية الاقتصادية الفلسطينية عن طريق إجراء البحوث المهتمة بالسياسات العامة، وتنفيذ مشاريع للتعاون التقني وتقديم الخدمات الاستشارية.

وفي الفترة 2013-2014، واصل الأونكتاد تدعيم قدرة القطاع الخاص الفلسطيني من خلال مشروعه المتعلِّق بتنمية القدرات لأغراض تيسير التجارة الفلسطينية، وهو مشروع يهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية لمجلس الشاحنين الفلسطيني وزيادة الوعي بأفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة.

وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد استضافته السنوية وتدريبه لموظفين من وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية. وقد أُطلع المتدربون على عمل الأونكتاد وغيره من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي يوجد مقرها في جنيف.

وواصل الأونكتاد أيضاً إعداد الدراسات السياساتية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية، وتقديم الخدمات الاستشارية للسلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني، والتعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة من خلال تقديم الإسهامات والمشورة في العديد من التقارير والاجتماعات المتعلِّقة بقضية فلسطين.

خريطة المنطقة جيم

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_map_2011_02_22.pdf، (رُجِعَ إليه في 27 حزيران/يونيه 2014).

.**.